نص ردن

▪ علاء حسن

أسهل الأسئلة

عدد من الإعلاميين ، لقناعتهم الراسخة والأكيدة بأن العراق هو البلد الوحيد في المنطقة الذي يضمن حرية التعبير عن الرأي ، اقترحوا تقديم جملة أسئلة إلى أي مسؤول كبير من المحتمل أن يستجوب من قبل البرلمان العراقي ، والأسئلة المقترحة لا تتضمن استفسارات عن قضايا سياسية ، أو خروقات دستورية ، لأن مثل هذه الأسئلة الصماء لا تقبل القسمة إلا على نفسها ، والإجابة عنها ، تتطلب سقفا زمنيا ربما يصل إلى نهاية عمر الحكومة الحالية ، بمعنى انتهاء دورتها ، وليس عن طريق انقلاب عسكري أسود أو آخر أبيض أو غزو أجنبي .

واستنادا للعمل بمبدأ الشفافية، سيطرح الإعلاميون أسئلتهم عبر وسائل الإعلام ، ومنها على سبيل المثال مقدار راتب المسؤول ، ورقم بطاقته التموينية واسم الوكيل ، وبطاقة السكن ، وعدد الأقرباء من الدرجة الأولى والثانية والثالثة ، الذين شغلوا مناصب رسمية ، ومصادر تمويل حزب المسؤول ، وموديل سيارة الابن الأكبر ، والماركة المفضلة للبدلة ونوع العطر ، وسؤال آخر عن عدد ساعات قطع التيار الكهربائي عن منزل المسؤول .

هذه الأسئلة وغيرها ، من الضروري الإجابة عليها جميعا من دون ترك ، لأنها ليست سياسية ولا علاقة لها بالأزمة الراهنة وتشعباتها ودهاليزها ، وبإمكان المسؤول الاستعانة بخبراء ومستشارين لاختيار الإجابة الصحيحة ليضمن درجة نجاح عالية بالامتحان الإعلامي المفترض .

في أثناء غزو الجارة الكويت ، استقبلت بغداد عشرات الصحفيين الأجانب ، لإجراء مقابلة مع الرئيس الغازي، وكانت الأسئلة تصل إلى السكرتير الصحفي ، وبعد عمليات الشطب ، وهذا ترك ، والآخر غير مهم ، والثالث لاعلاقة له بالموضوع ،يتم تحديد موعد إجراء المقابلة ، في تلك الأيام ، قدمت إحدى الصحفيات الفرنسيات أسئلة خارج المألوف ، وكانت تتضمن الوزن والطول والأكلة المفضلة ، ونوع السلاح الشخصي روسي أم أميركي ، موعد النوم والنهوض ، والتعامل مع الزوجة ، والوقت المناسب لاتخاذ القرار العسكري أو السياسي ، عندما اطلع السكرتير الصحفي على الأسئلة أخبر الصحافية الفرنسية بأن أسئلتها تافهة ولا تستحق دقيقة واحدة من وقت القائد للإجابة عليها ، حاولت الفرنسية عن طريق مترجم إقناع السكرتير بأن الإجابة ستوفر لها معلومات كاملة لكتابة قصتها ، فهي لا تريد إجراء مقابلة تقتصر على طرح السؤال الجواب ثم تنتهي بعبارة فليخسأ الخاسئون ، رفض الطلب، وعادت الفرنسية لتكتب قصتها في صحيفتها ثم أعادت نشرها جريدة إماراتية ، والقصة ركزت على رفض الأسئلة .

قبل أن يوافق النظام السابق على قرار الأمم المتحدة النفط مقابل الغذاء والدواء ، أدلى وزير إعلام نظام صدام ، محمد سعيد الصحاف بحديث للتلفزيون الرسمي ، ذكر فيه باستهجان ممارسات فرق التفتيش وأسئلتها الموجهة للمسؤولين العراقيين ، وقال إن أحد "الجواسيس" من أعضاء فريق التفتيش سأل مرة عن عدد "المطايا" في شاحنة كانت متوجهة من بغداد إلى محافظة المثنى ، وفات الوزير الصحاف أن سؤال الجاسوس كان يتعلق بتدقيق صحة ما تبثه الأقمار الصناعية التي كانت تراقب كل شيء ، ومنها أعداد "المطايا" وسر نقلها من بغداد إلى المثنى بشاحنة عسكرية ، وبعد أن تخلص العراق من "جواسيس فرق التفتيش" في أجواء الديمقراطية من حق الإعلاميين أن يقترحوا الأسئلة الموجهة للمسؤول قبل استجوابه من قبل البرلمان .

البعض يتحدث عن (مؤامرة) على بحيرة الرزازة وآخرون ينفون

تناقض التصريحات حول تلوّث مياه بحيرة الحبّانية

□ كربلاء / أمجد علي

فرح أهالي كربلاء وخاصة أهالي قضاء عين التمر بخبر ضخ مياه بحيرة الحبانية إلى بحيرة الرزازة، إلا أنها فرحة لم تكتمل بسبب ما تناقلته وسائل الإعلام بشأن تلوث مياه الحبانية بمواد كيمياوية.

بحيرة الرزازة

وقال قائم مقام قضاء عين التمر محفوظ سطاي التميمي لـ"المدى" : إنه "ولأول مرة منذ سنوات بدأ تدفق المياه إلى بحيرة الرزازة بعد أن كادت تموت بسبب نضوب مصادرها وعدم ضخ المياه لها من البحيرات الأخرى".

وأضاف إن "تدفق المياه بدأ من بوابة واحدة من ثماني بوابات في السد الذي يغذي الرزازة بالمياه المتدفقة من بحيرة الحبانية في محافظة الأنبار، وهي كميات جيدة حتى الآن وإذا ما استمر التدفق لمدة ستة أشهر فإن الرزازة ستنتعش من جديد وسيصب ذلك في صالح العيون المائية الست في قضاء عين التمر التي تعرضت هي الأخرى للجفاف بسبب قلة المياه الجوفية التي تأثرت بانحسار المياه عن بحيرة الرزازة".

ودعا التميمي وزارة الموارد المائية إلى فتح بوابات السد الأخرى لكي تتدفق المياه بكميات أكبر لإنعاش الأراضي الزراعية وإعادة الأحياء المائية كالأسماك والطيور التي هاجرت الرزازة بسبب الجفاف.

لكن رئيس مجلس إدارة قضاء عين التمر الشيخ حسين فرحان، أشار إلى أن مياه بحيرة الحبانية ملوثة بمواد كيمياوية، مبينا "هذا ما سمعناه بعد مراجعتنا مدير عام في وزارة الموارد المائية حول المياه التي تم ضخها إلى بحيرة الرزازة".

وأفاد فرحان بأن "البقعة الملوثة أخذت تكبر في الحبانية، والحل الأمثل للتخلص منها والحفاظ على نظافة مياه الحبانية والأحياء المائية فيها هو ضخ المياه إلى بحيرة الرزازة كونها خالية من الأحياء المائية"، على حد قوله.

ولفت "الخوف من تلوث مياه الحبانية انتهى، ولا نعلم حجم التلوث في مياه بحيرة الرزازة، أو كيف ستتم معالجته على الرغم من إننا ندرك أن مياه الرزازة لن تعود إلى مستوياتها السابقة لأنها بلا مصادر للمياه، إلا أن لها فائدة جديدة وهي إنقاذ بحيرة الحبانية"، بحسب تعبيره.

من جانبه، قال محافظ كربلاء آمال الدين الهر في تصريح صحفي: إن "وزارة الموارد المائية ارتأت على ما يبدو إفراغ بحيرة الحبانية من المياه بعد نفوق الأسماك والأحياء المائية الأخرى وظهور بقعة صفراء على سطحها".

وذكر أن "المياه تدفقت نحو الرزازة من جديد للتخلص من مشكلة بيئية في بحيرة الحبانية، وليس في إطار مساع حكومية لإعادة إحياء هذه البحيرة بعد سنوات من انحسارها"، داعيا إلى إعادة إحياء الرزازة وفقاً لخطة وطنية خاصة بهذا الشأن بعيداً عن أي سبب آخر.

وأعرب الهر عن خشيته من أن تكون البقعة الصفراء في بحيرة الحبانية ناجمة عن ملوثات خطرة من بقايا المواد الكيميائية التي قام النظام المباد بتصنيعها وعمد إلى إخفائها في البحيرة لإبعادها عن أنظار مفتشي الأمم المتحدة عن أسلحة الدمار الشامل في تسعينات القرن الماضي، وأن تحويل مياه الحبانية الملوثة إلى الرزازة يمكن أن يزيد من مساحة المنطقة الملوثة وتأثيراتها البيئية الخطرة ولن يحل المشكلة.

فيما ينفي رئيس لجنة الموارد المائية في مجلس محافظة كربلاء المهندس إياد السندي ما تم تداوله بهذا الخصوص، مشيرا إلى أنه "لا مياه سامة في الرزازة ولا حتى في الحبانية".

وتابع بالقول: "إنها بقع شبه ملوثة بسبب مواد متروكة وكان لابد من حل تتخذه وزارة الموارد المائية لإنقاذ مياه الحبانية ولأن مياه الرزازة عبارة عن (وشل) فإن تهريب التلوث البسيط إليها هو الحل الأمثل وليس كما راحت وسائل الإعلام تتناول الموضوع على أنه مؤامرة على الرزازة".

ولفت السندي إلى أن "هناك عناصر ثقيلة ستستقر في قاع بحيرة الرزازة وتمتصها الرمال"، مؤكدا في الوقت نفسه "هذه المياه لها فائدة لبحيرة الرزازة أكثر من مضارها لأن أي متر مكعب يصل إليها يعني إن الروح تنبعث من جديد في البحيرة".

مجلس نينوى يوزّع ٨٠٪ من الميزانية التكميلية على المناطق بحسب الكثافة السكانية

□ الموصل / نوزت شمدين

صوت مجلس محافظة نينوى بالأغلبية المطلقة على توزيع مبالغ الميزانية التكميلية للعام الحالي والبالغة ٤٠٥ مليار دينار، بحسب الكثافة السكانية.

وذكر عضو مجلس محافظة نينوى عصام عايد لـ"المدى"، على هامش الجلسة الدورية ١٣٠ للمجلس، أن التصويت جرى على توزيع ٨٠٪ من مبالغ الميزانية التكميلية بحسب الكثافة السكانية لكل منطقة، وتخصيص الـ٢٠٪ المتبقية على مشاريع النفع العام.

وقال عايد: إن المبالغ وزعت على جميع المناطق في نينوى، دون أي استثناء أو تمييز، مع مراعاة للأقضية والنواحي التي لم تكن قد حصلت على ما تستحقه من مشاريع في السابق.

وطرح أعضاء في مجلس نينوى خلال الجلسة، تخصيص مبالغ محددة للمهجرين من مدينة الموصل وغيرها إلى مناطق شرق نينوى في قضاء الحمدانية وناحيتي برطلة وبعشيقة.

وأشار عضو المجلس قصي عباس إلى أن المناطق المذكورة "واجهت هجرة جماعية في سنوات التدهور الأمني التي شهدتها مدينة الموصل بعد عام ٢٠٠٣، ومع ذلك لم يتم تخصيص مبالغ لها، ووزعت عليها المبالغ بحسب كثافتها السكانية، دون احتساب السكان الجدد الوافدين إليها، على الرغم مما شكلوه من ضغط على المؤسسات الصحية والتعليمية وغيرها في تلك المناطق".

واقترح عباس تخصيص ٥٪ من الـ٢٠٪ التي خصصت لمشاريع النفط العام، ليتم توزيعها على المهجرين القاطنين في مجمعات سكنية في مناطق شرق نينوى أو تنفيذ مشاريع لهم، مبينا أن "المبلغ لن يتجاوز في أحسن الأحوال الخمسة مليارات دينار، وهو لن يؤثر أبدا على الميزانية وتوزيعها".

من جهتها، ذكرت عضو المجلس لمياء الدباغ، أن مدينة الموصل مثلت خلال السنوات السابقة أكبر حاضنة للمهجرين من داخل نينوى أو من خارجها، ولأسباب عديدة، كالأمنية منها أو البيئية، بسبب التصحر الذي ضرب جنوب المحافظة، ولم يجد السكان هناك ملاذا غير الموصل، ولأجل ذلك، طالبت بتخصيص جزء من مبالغ النفع العام وتوزيعها على المهجرين داخل مدينة الموصل.

وطالب أعضاء آخرون، بضرورة تخصيص مبالغ من الميزانية التكميلية لشراء صهاريج لنقل المياه إلى مناطق في جنوب غرب نينوى، وتحديدا في ناحية تل عبطة التي يعاني سكانها مشكلة كبيرة بسبب التصحر، وجفاف الآبار، ويعتمدون بنحو كلي على شراء المياه ونقلها بواسطة صهاريج.

ولفت عضو مجلس المحافظة أحمد الشمري أن "غالبية السكان هناك فقراء، ولن يستطيعوا الاستمرار بشراء المياه، كل ذلك في ظل تأخر تنفيذ مشروع الماء الذي من المؤمل أن يغطي حاجة المنطقة، لذلك سيكون شراء الصهاريج وتخصيصها لنقل المياه إلى تل عبطة حلاً مؤقتاً، ولن يكلف الميزانية الشيء الكثير".

وحول تخصيص مبالغ من ميزانية المحافظة لشراء الكهرباء من تركيا، أفاد رئيس المجلس جبر العبد ربه، بأنه طلب من وزير الكهرباء خلال اجتماع اللجنة التنسيقية الذي عقد في بغداد مؤخراً بحضور المحافظين ورؤساء مجلس المحافظات، إنهاء موضوع الـ١٥٠ ميكا واط، التي تلكأ تنفيذ عقدها مع تركيا مرات عدة.

وقال العبد ربه: إن وزير الكهرباء أكد له الاتفاق مع شركات تركية على تزويد نينوى بالطاقة عبر إقليم كردستان، قبل شهر رمضان المقبل، وبذلك لن تتحمل ميزانية نينوى عبء شراء الكهرباء، وسيتم تخصيص المبالغ المرصودة لها لتنفيذ مشاريع أخرى.

٤٢٠٠ قطعة أرض سكنية للمتجاوزين في الديوانية

□ الديوانية / تحسين الزركاني

خصصت الحكومة المحلية في الديوانية أكثر من أربعة آلاف قطعة أرض سكنية للمتجاوزين على أراضي الدولة، جنوبي مركز المحافظة.

وقال عضو مجلس قضاء الديوانية حسين شناوة الحسيني لـ"المدى": إن المحافظة خصصت أكثر من ٤٢٠٠ قطعة أرض سكنية، بمساحة ١٠٠م٢ لكل متجاوز.

وأوضح أن "ضوابط خاصة وضعت لتنظيم توزيع الأراضي السكنية على المستحقين، منها مسقط الرأس، ويستثنى منه الحالات الخاصة كفقر الحال أو اليتم، إضافة إلى الأرامل والمطلقات والعوائل المتعففة، بموافقة رئيس اللجنة العليا لتوزيع الأراضي محافظ الديوانية أو القائممقام".

وكان محافظ الديوانية سالم حسين علوان، قد كشف في وقت سابق "عن تشكيل لجنة لجرد العوائل المتجاوزة في مركز المحافظة، لتوزيع قطع أراض سكنية للمشمولين منهم، وتقوم اللجنة بعمليات جرد للعوائل المتجاوزة في مركز مدينة الديوانية، وتوزيع قطع أراض سكنية للمشمولين منهم"، مبينا أن اللجنة يترأسها المستشار الرياضي للمحافظ علاء الدين ظاهر، وعضوية مدير شؤون المحافظة ومدير هجرة الديوانية، مشيرا إلى أن مساحة القطع السكنية التي ستوزع على المشمولين تبلغ ١٠٠م٢، تقع في منطقة قرية الإنصاف جنوب مدينة الديوانية".

وأضاف الحسيني أن "عدد المعاملات التي أنجزت خلال الفترة الماضية بلغت ٨٠٠ معاملة، شيد عدد من المهجرين والمتجاوزين فيها مساكن لهم، فضلا عن إنجاز ٣٧٠ معاملة منجزة ستوزع على المواطنين خلال حفل سيقيمه محافظ الديوانية الأسبوع الجاري، إضافة إلى ترويج ٣٨٠ معاملة أخرى، ننتظر استكمال المواطنين باقي أوراقهم وكتب تأييد دوائر التسجيل العقاري والزراعة والضريبة، لتنجز بشكل نهائي وتسجل بأسمائهم".

وكان قائممقام قضاء الديوانية سالم هلول، قد أكد في تصريحات صحفية أن "عدد المتجاوزين في محافظة الديوانية بلغ ٤٢٢٥ عائلة بحسب آخر إحصائيات أجرتها القائممقامية، تجاوزت ٦٠٠ عائلة منهم على المناطق التجارية والداخلة ضمن التصميم الأساس للمحافظة".

وأشار الحسيني إلى أن "سندات الملكية التي منحت للمواطنين هي حيازة مؤقتة، لا يحق فيها للمواطن البيع والشراء أو الإيجار أو الرهن أو التصرف بها بأي شكل من الأشكال، كونها منحت لهم من أجل السكن فقط، للقضاء على ظاهرة التجاوز على أملاك وأراضي الدولة".

وكان مجلس الوزراء قد أصدر بيانا للأمانة العامة للمجلس أوضح فيه أن "إجراءات إخلاء الدور تتضمن الإعلان عن وجوب إخلاء المتجاوزين، يتخللها عقد اجتماعات موسعة بين الجهات الحكومية المعنية، والمتجاوزين لرفع الوعي لديهم".

كما أصدر قراراً "لإخلاء عقارات الدولة من أراض ودور وعمارات سكنية ودوائر للدولة من المتجاوزين عليها ومنحهم مبالغ مالية لتمكينهم من إيجاد سكن بديل".

وكان قائممقام الديوانية سالم هلول قد أعلن في تصريح سابق لـ"المدى" أن "حملة نفذت وفق القانون ١٥٤، الذي شمل إنذار المتجاوزين مرتين، ومن ثم الرفع الجبري للتجاوزات عن المنطقة".

واتهم هلول "المنظمات الإنسانية والمجتمع المدني، بتشجيعها للمتجاوزين على التجاوز بتقديمها مساعدات تخلو من الدراسة والواقعية، كما أنها لم تسهم بإيجاد أي حل واقعي للمتجاوزين أو مساعدة الحكومة على بناء وحدات سكنية تنهي هذه المظاهر غير الحضارية".

عوائل متجاوزة في الديوانية

مجلس بابل يمنع استعمال السيارات الحكومية للأغراض الشخصية

□ الحلة / إقبال محمد

قرر مجلس محافظة بابل منع استعمال السيارات الحكومية للأغراض الشخصية خارج الدوام الرسمي.

وقال رئيس مجلس المحافظة كاظم مجيد توما لـ"المدى": إن المجلس قرر "منع استعمال السيارات الحكومية من قبل الموظفين بعد انتهاء الدوام الرسمي، بعد أن لوحظت كثرة استعمالها من قبلهم لأغراض شخصية وهو أمر مخالف للقوانين".

وحذر من أنه سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية ضد كل من يخالف القرار، باستثناء المكلفين بواجبات رسمية من قبل دوائرهم خارج الدوام الرسمي، مشيرا إلى أنه تم تشكيل لجنة مشتركة من المجلس وديوان المحافظة والأجهزة الأمنية المختصة ومديرية شرطة المرور لمتابعة تطبيق القرار.

من جهته، ذكر عضو اللجنة الأمنية في مجلس المحافظة محمود المرشدي أنه قدم مقترحا لمنع جميع العجلات الحكومية من العمل بعد الدوام الرسمي إلا بتخويل من مدراء الدوائر، مضيفا أن مجلس المحافظة وافق على المقترح.

وبين في حديثه لـ"المدى" أنه لوحظ استخدام السيارات الحكومية من قبل بعض الموظفين بدلا من سياراتهم الخاصة "وهذا ما سبب خسائر مادية كبيرة للاستعمال المفرط للوقود وكثرة الصيانة وتصليح السيارات".

وأضاف "ستكون هناك وقفة جادة وقوية لتطبيق القرار من خلال اللجنة المشكلة التي ستقوم بنصب سيطرات خاصة بإشراف مجلس المحافظة وستتم محاسبة كل من يستغل السيارات الحكومية لأغراض شخصية باستثناء عجلات الأجهزة الأمنية".

وشدد المرشدي على "الابتعاد عن المحسوبية والمنسوبية في تطبيق القرار من أجل الحفاظ على المال العام وتقليل الزحامات المرورية، وسوف يتحمل مدير الدائرة المسؤولية الكاملة عن خروج أي عجلة خارج الدوام الرسمي"، معلنا البدء بتطبيق القرار بدءاً من الأسبوع الجاري.

النقل: عمل الموانئ سيخضع لنظام النافذة الواحدة

□ بغداد / إبراهيم إبراهيم

باشرت الشركة العامة للموانئ بتطبيق نظام الحكومة الالكترونية لتسهيل إدخال البضائع إلى العراق عن طريق المنافذ البحرية.

وقال مدير عام الشركة عمران راضي، في بيان صحفي لوزارة النقل تلقت "المدى" نسخة منه: إن "الشركة بدأت بتطبيق نظام النافذة الواحدة لتطوير عمل الموانئ العراقية والتعاملات الإدارية بصورة متميزة خلال العام المقبل". وأضاف أن "الوزارة تعمل على تشغيل الموانئ وفقا لنظام الحكومة الالكتروني لتسهيل إدخال البضائع إلى العراق ومرور البواخر المحملة بصورة أكثر انسيابية وسلاسة مما مضى".

وأشار راضي إلى أن "ميناء أم قصر صنّف من ضمن الموانئ العالمية التي تتميز بسرعة الإجراءات على الرغم من المعوقات البيروقراطية والإدارية والتي تتمثل بالقوانين القديمة والإجراءات العقيمة التي تهدر ساعات عدة وتكلف مبالغ كبيرة". ويتوقع خبراء اقتصاديون أن اكتمال تشييد ميناء الفاو الكبير سيغير خارطة النقل البحري العالمية، إذ سيكون محطة للبضائع من اليابان والصين وجنوب شرق آسيا إلى أوروبا عبر العراق، وحسب التصاميم الموضوعة للميناء سيضم رصيفا للحاويات بطول ٣٩ ألف متر، ورصيفا آخر بطول ٢٠٠٠ متر، فضلاً عن ساحة للحاويات التي تبلغ مساحتها أكثر من مليون متر مربع، وساحة أخرى متعددة الأغراض بمساحة ٦٠٠ ألف متر مربع، وتبلغ الطاقة الاستيعابية للميناء ٩٩ مليون طن سنويا، فيما تبلغ الكلفة الإجمالية لإنشائه ٤ مليارات و٤٠٠ مليون يورو.

يذكر أن حجر الأساس لميناء الفاو الكبير وضع في نيسان عام ٢٠١٠، أي قبل عام من إعلان الكويت بناء ميناء مبارك، الذي يعتبر من أكبر الموانئ في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط.